تصورات النخبة الاندماجية الجزائرية لمسألة الميراث في التشريع القضائي الفرنسي من خلال كتاب النهج السوي في الفقه الفرنسوي لعمر بن بريهمات

The Algerian integration elite's perceptions towards the issue of inheritance in the French legislation through the book of The Right Approach in French Jurisprudence by Omar Ben Brihemet.

زكرياء بن دريس*
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
Bendris.zakaria@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2022/12/26	2023/07/16	2024/01/31

الملخص:

يعتبر الميراث من المسائل التي أولى لها القضاء أهمية كبيرة، سواء في التشريعات الدينية أو القوانين الوضعية، باعتباره الضابط لحقوق الأفراد والمحدد والمنظم لعلاقاتهم الأسرية والعائلية.

ففي الجزائر وخلال الفترة الاستعمارية، أخذت القضايا المتعلقة بالقضاء أهمية بالغة، خاصة في ظل السياسات الاستعمارية الفرنسية، التي سعت إلى تطبيق القوانين الوضعية الفرنسية في سلك القضاء وإحلالها محل القضاء بالتشريع الإسلامي، وقد سار في هذا الطرح بعض من رموز النخبة الاندماجية التي تأثرت بما أقره المشَّرع الفرنسي، ومنهم المعلم عمر بن حسن بن بريهمات الذي شغل عدة وظائف أهمها معلم الفقهين (التشريعين) العربي والفرنسي بمدرسة الجزائر حيث كان يرى أن القوانين الوضعية الفرنسية ضرورية للمجتمع الجزائري ومن جملتها ما يختص بالأحوال العائلية أو ما يعرف –بقانون الاسرة– والتي تمثل فيها مسائل الميراث نقطة حساسة في مجتمع محافظ، فألف كتاب بعنوان النهج

السوي في الفقه الفرنسوي سنة 1908، يشرح فيه تصوراته لمسائل عديدة كالعائلة والقرابة، الزواج وأركانه، الطلاق، والميراث.

هذا العمل يسليط الضوء على مسألة الميراث في تصورات النخبة الاندماجية، باتخاذ شخصية عمر بن بريهمات وكتابه المسمى النهج السوي في الفقه الفرنسوي محورا للدراسة، وذلك بإدراج مجموعة من العناصر أهمها مفهوم النخبة الاندماجية وأهم مرجعياتها، التعريف عمر بن بريهمات، تصوراته حول مسألة الميراث من خلال كتابه النهج السوي.

الكلمات المفتاحية: عمر بن بريهمات؛ النخبة الاندماجية؛ مسألة الميراث؛ النهج السوي؛ الفقه الفرنسوي؛ القانون الوضعي؛ التشريع الاسلامي.

Abstract:

As the guardian of individual rights and the one responsible for establishing and regulating people's families and family relationships, the judiciary placed a high value on inheritance in both religious and positive laws.

In Algeria and during the colonial period, issues related to the judiciary took on great importance, especially in light of the French colonial policies, which sought to apply French positive laws in the judiciary instead of the Islamic legislation. The French legislator's approval led to the advancement of some integration elite s' symbols among them the teacher Omar Ben Hassen Ben Brihmet. He held several positions, the most important one is the teacher of Arab and French **jurists** at the Algiers School where he believed that French positive laws are necessary for Algerian society, including what concerns family status or what is known as the family law in which inheritance issues represent a sensitive point in a conservative society. Therefore, he wrote a book titled the Right Approach in French jurisprudence in 1908 in which he explained

his perceptions towards a lot of issues like family and kinship, marriage and its components, divorce, and inheritance.

This work highlights the topic of inheritance in the perceptions of the integration elite, using Omar Ben Brihmat's book the Right Approach in French jurisprudence as a model by including a set of elements; the main ones are: the concept of the integration elite and its most crucial references, the profile of Omar bin Brihmat and his perceptions on inheritance issue expressed in his book The Right Approach.

Key words: Omar Ben Brihmet; Integration Elite; The Issue of Inheritance; The Right Approach; French Jurisprudence; Positive Law; Islamic Legislation.

مقدمة:

يعتبر القضاء الإسلامي المرجع الأساسي الذي كان يرجع إليه الجزائريون للفصل في منازعاتهم وحماية حقوقهم طيلة الحقبة التاريخية منذ الفتح الاسلامي الى مرحلة التواجد العثماني، فقد تم الإستناد إلى القضاء الشرعي وتكريس فكرة دعم الدين كمصدر للتشريع، من أجل نشر العدالة وبسط الأمن بواسطة جهاز قضائي يقوم بمهامه مجموعة من القضاة والعلماء، الا أن مجيء الفرنسيين للجزائر محتلين في 5 جويلية 1830، وسعيهم لإيجاد آلية تمكنهم من إخضاع الجزائر كليا وجعلها جزءا لا يتجزأ من فرنسا، مكنها من خلق سياسات عديدة ومختلفة المجالات تضمن لها سيطرة تامة، وطمسا ومسحا لمقومات ودعائم الدين الإسلامي الذي هو أهم مكوّنٍ من مكونات الشخصية الجزائرية، ولعل أن السياسة التشريعية والقضائية كان لها نصيب من السياسات الفرنسية التدميرية والتفكيكية للمجتمع الجزائري حيث سعت الى الغاء التشريع والتقاضي بالقضاء الاسلامي واحلال التشريع والتقاضي بالقضاء الوضعي الفرنسي، وذلك بإصدار تشريعات ومراسيم لتعويض القضاء

الإسلامي بالقضاء الفرنسي في جميع اختصاصاته، وبهذا تعتبر آلية لقهر الجزائريين باسم القانون، كما تركت بعض المنافذ والاختصاصات دون تقييد وتشديد، ومنها جملة الاختصاصات المتعلقة بالزواج والطلاق و الميراث الذي بقي يخضع فيه الاهلي الى التشريع الاسلامي.

الاّ أن هذا لم يخرج هذه المسائل من دائرة الاستهداف فقد عملت الادارة الفرنسية الى وضع التشريع الفرنسي تشريعا موازيا ومنافسا للتشريع الاسلامي في قضايا الاحوال الشخصية ما أدى الى استقطاب بعض الجماهير المتأثرة بالحضارة الغربية والقانون الفرنسي وبالأخص بعض النخب المثقفة، وقد سار في هذا الطرح بعض من رموز النخبة الاندماجية التي تأثرت بما أقره المشَّرع الفرنسي، ومنهم عمر بن بريهمات الذي يرى أن القوانين الوضعية الفرنسية ضرورية للمجتمع الجزائري ومن جملتها ما يختص بالميراث، فألف كتاب بعنوان النهج السوي في الفقه الفرنسوي سنة 1908، يشرح فيه تصوراته لمسائل عديدة كالعائلة والقرابة، الزواج وأركانه، الطلاق، والميراث، هذا الخير هو موضوع هذه الورقة البحثية.

الإشكالية:

سنقوم في هذا العمل بتسليط الضوء على مسألة الميراث في تصورات النخبة الاندماجية، متخذين من شخصية عمر بن بريهمات نموذجا لذلك على ضوء كتابه المسمى النهج السوي في الفقه الفرنسوي، ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية الى مجموعة من العناصر أهمها:

- النخبة الاندماجية وأهم مرجعياتها.
- شخصية عمر بن بريهمات ومؤلفه
- تصوراته حول مسألة الميراث من خلال كتابه النهج السوي.

1- مفهوم النخبة الاندماجية ومرجعياتها:

استطاعت السلطات الفرنسية في الجزائر أن تفرض مختلف سياساتها الاستعمارية الرامية إلى ازالة الهوية الجزائرية عن المجتمع الجزائري، ولعل أن السياسة التعليمية والثقافية كانت أبرز مشروع في ذلك، حيث سعت الى احلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية، ووضع قوانين اجبارية التعلم الفرنسي ومعاقبة المعارضين له، الأمر الذي انتج بعد مدة جماعة من المثقفين ثقافة غربية فرنسية لسانهم فرنسي اللغة، كما كان منهم من هو مزدوج اللغة والثقافة _عربية_ فرنسية اطلق عليها اسم النخبة، أو النخبة الاندماجية.

النخبة: ويقصد بها المثقفون أو المتطورون الذين تعلموا في المدارس الفرنسية وتأثروا بالثقافة الأوروبية وانبهروا لمظاهرها وتقاليدها واقتنعوا بعظمة فرنسا واعتبروها صاحبة الحق الشرعي في الجزائر.[1]

الاندماج integration : لغويا يعني الرغبة الذاتية في التوحد مع الآخر، وترجع جذور هذه التسمية في السياسة الفرنسية الى التشريع الذي أصدره نابليون الثالث 22 افريل 1865، الذي يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين ليس لهم حق التجنس إلا بالتخلي عن الأحوال الشخصية الاسلامية.[2]

الاندماجية: " الاندماج" وهو سعي النخبة الجزائرية المثقفة ثقافة فرنسية ونضالها في سبيل إلحاق الجزائر بفرنسا من أجل تمكين المجتمع الجزائري من الاستفادة بالحقوق التي يتمتع بها المستوطنون في ظل حكم الدولة الفرنسية.[3]

كما تميزت سنة 1891 في الجزائر بكثرة الحديث على سياسة الاندماج اثر الزيارة التي قام أعضاء اللجنة البرلمانية بقيادة جول فيري، اين ظهرت اطروحات جزائرية آمنت بالتقارب مع الفرنسيين ونادت بالمساواة وبعض الحقوق،[4] هذا وقد عملت السلطات الفرنسية وفق خطة تقضي بخلق نخبة جزائرية مثقفة ومتشبعة بالأفكار الفرنسية ومؤمنة بالتفوق الحضاري الفرنسي وهذا ما سهرت على تنفيذه المدارس الكولونيالية بمختلف اطوارها ومستوياتها تسهيلا لعملية الاحتواء والدمج[5].

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، ظهرت السلطات الفرنسية الى تعديل ومراجعة اسلوبها الداعي الى الغاء الوجود المادي والمعنوي للشعب الجزائري، فبمجرد عودة الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى، شاعت في الجزائر أفكار جديدة نتيجة الاحتكاك بالحياة الاوروبية وتمتعهم ببعض المساواة مع الفرنسيين، وترسخ في وعيهم انهم شاركوا في انتصار فرنسا، وعليها مكافأتهم على ضريبة الدم التي قدموها وهي حصولهم على حقوق المواطنة. فعمدت الادارة الفرنسية الى اعادة طرح سياستها الاندماجية مرة اخرى من خلال اصلاحات فيفري 1919، التي تستهدف بالدرجة الاولى الشريحة الجزائرية القادرة على انتاج رؤى فكرية لا تتعارض والمشروع الاستعماري.

وتعتبر حركة الشبان الجزائريين الممثلة النموذجية لهذه الشريحة أو كما تسمى النخبة الجزائرية، إلا أن التطورات الحاصلة في السياسة الاندماجية الفرنسية أدت الى انقسام هذه النخبة المثقفة _ حركة الشبان_ بين أولئك الذين يعتبرون المشروع فرصة للانطلاق نحو المساواة عند طريق التجنس الفردي والنخبوي وبين أنصار المواطنة في اطار قانون خاص، واتسع عمق هذا الانقسام اثناء انتخابات مارس 1919،بعدما أرجع ابن التهامي الممثل الفئة الأولى انتصار الأمير خالد ممثل الفئة الثانية الى روح " التعصب الديني".[6]

ادى تطور السياسة الفرنسية الاندماجية الى حدوث أزمة فكرية سياسية على مستوى النخبة الجزائرية المثقفة الممثلة في حركة الشبان الجزائرية فانقسمت فكرة الادماج عندهم الى فكرتين:

●**فكرة الاندماج التام:** تبلورت هذه الفكرة وسط نخبة من المثقفين الجزائريين المتجنسين الذين استهوتهم الحضارة الغربية الأوروبية وأسسوا فكرتهم على أن مأساة الجزائر وشعبها تكمن في التفرقة العنصرية التي فرضتها الادارة الاستعمارية، وان العلاج هو تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الأقلية الأوروبية والأغلبية المسلمة، كما كان

اعتقادهم أن هذا الشعب الغارق في البؤس سيحظى بالكثير من الامتيازات عندما يصبح فرنسيا، فالهوية الفرنسية هي الملجأ والمخلص عن حالة المعاناة .[7] كما رأوا أن التجسس وان كان فئويا وفرديا ومشروطا بالتخلي عن الأول الشخصية يعتبر أفضل طريقة لتحقيق أهدافهم.

●**فكرة الاندماج القانوني**: ان النزعة الاندماجية لا تفرض بالضرورة توجها ماديا معاديا للعروبة والاسلام، فهناك عدد معتبر من النخبة الجزائرية رغم توجههم الاندماجي وانجذابهم نحو الثقافة الفرنسية أكثر من انجذابهم للثقافة العربية والاسلامية، إلا أن فكرتهم للاندماج كانت أقل حدة من دعاة الاندماج التام حيث اعتبروا الاندماج وسيلة لا غاية، حيث سعوا الى تحقيق المساواة مع الفرنسيين عن طريق الاندماج القانوني، وذلك بتفعيل القوانين التي تمكن الجزائريين المسلمين من الحصول على الحقوق بوصفهم شعب من شعوب فرنسا[8].

وعلى العموم توجد عدة دراسات في موضوع النخبة الاندماجية ونشأتها وتقسيمات، وتختلف التقسيمات من دراسة لأخرى وهذا راجع لاختلاف المعايير التي يضعها الباحث فمنهم من يصنفها حسب التأثر بالفكرة الاندماجية، ومنهم من يصنفهم حسب التوجهات الليبرالية، ومنهم من يربطها حسب القرب والبعد عن الاسلام، مثلما الحال عند الدكتور رابح لونيسي[9].

ومجمل القول أن الفكرة الاندماجية في الجزائر ومنذ نشأتها وظهورها خاصة لدى الطبقة المثقفة في المجتمع الجزائري بقيت متأرجحة بين من تأثر بها كآلية لتحقيق المطالب السياسية والاجتماعية وبين من تمثلها تمثيلا غائيا وجعل منها الهدف الرئيسي على غرار رابح زناتي، ولويس خوجة وسعيد بوليفة، وعمر بن بريهمات. هذا الأخير الذي تأثر تأثيرا شديدا بالفكر الفرنسي في شتى المجالات ومنها مجال القانون والتشريع وهو ما سنعكف عليه فيما تبقى من هذه الورقة البحثية.

2- عمر بن بريهمات وكتابه النهج السوي:

1.2. شخصيته

هو عمر بن حسن بن بريهمات، ولد حوالي 1861 تثقف كوالده حسن ثقافة مزدوجة، فوالده حسن بن بريهمات من خيرة انتاج المدرسة الفرنسية في الجزائر ومن بواكيرها وهو من واليد 1821، حسب ابو القاسم سعد الله، وقد شهد في صباه الحملة الفرنسية على الجزائر والعنف التقتيل الذي جاءت به الادارة الاستعمارية فنشأ على حس الكراهية للمستعمر ومجاملته لتفادي وتحاشي ظلمه،[10] كما أن جده ابراهيم كان موظفا لدى وكيل الخرج، "كاتب لدى وزير البحر والخارجية" أواخر العهد العثماني،[11]

وعليه فان المحيط الاجتماعي العائلي الذي نشأ عليه عمر ساعد في تكوينه شخصية مزدوجة الثقافة ولها مكانة اجتماعية في مدينة الجزائر، فعائلته تعتبر من حضر مدينة الجزائر، فإلى المكانة التي حضي بها جده ابراهيم اواخر العهد العثماني، تمتع والده أيضا بمكانة علمية وسياسية واجتماعية، يقول عنه الحفناوي[12] في كتابه تعريف الخلف برجال السلف "جميل الصورة فاخر الهيبة عذب المنطق، متواضع للمتصاغرين متطاول على المتكبرين، محسنا للفقراء، محبا للعلماء"[13] كما تقلد عدة مناصب بحكم أنه كان اديبا، مشاركا في علوم التاريخ والتراجم والدين وغيرها.[14]

كما مارس وظيفة القضاء والتعليم، وكان مديرا للمدرسة الشرعية الفرنسية، كما كان شاعر وصحفيا يكتب بجريدة المبشر[15]، وعين عضوا في المجلس الفقهي الذي انشأه الفرنسيون.[16]

وكما سبق وأشرنا، فان عمر حظي بمكانة لا تقل عن المكانة التي تمتع بها جده ووالده، فهو من المرجح وان لم تثبت المصادر التاريخية المتوفرة ذلك_ انه تلقى تعليمه

بالمدرسة الشرعية الفرنسية، وقد كان عمر الابن الثالث والأكثر انتاجا وتأليفا في اخوته، ثم أصبح مدرسا بالمدرسة الثعالبية[17]، وكان معاصرا للشيخين المجاوي[18]، وابن السماية[19].

ظهر عمر على الأقل في مناسبتين، سنة 1896 حيث أنشد قصيدته بمناسبة زيارة وزير التعليم الفرنسي كومبس، أين تم توزيع الأوسمة على المدرسين ومن بيهم عمر بن بريهات "وسام التعليم الاكاديمية"، والثانية حين ألف كتابه النهج السوي في الفقه الفرنسوي سنة 1908، توفي سنة 1909.[20]

كما كان له عدة مؤلفات أشهرها: المرصاد في مسائل الاقتصاد، وترجم أيضا باسم "ملاحظات في مسائل الاقتصاد" قام بإعداده بالتعاون مع زميله المثقف الشيخ المجاوي، حيث طرحا فيه دراسة لأسباب التقدم والتنمية الاقتصادية على أسس الشريعة الاسلامية.[21]

أما عن وفاته فقد علقت مجلة العالم الاسلامي في مقال لها نقلا على مجلة كوكب افريقيا في عدد 26 فيفري 1909 "لقد اصاب الموت واحدة من أكثر العائلات المسلمة تميزا في مدينة الجزائر، في شخص السيد عمر بن بريهمات، المعلم في مدرسة المدينة، وهو من أبناء شعبنا وأكثر علماء الجزائر تقديرا من خلال ثقافته المزدوجة التي سمحت له بإعطاء التعليم في المدرسة باللغتين، حيث أصيب بمرض خطير استسلم له وسط افراد عائلته المشهورة في مدينة الجزائر".

حضر جنازته جمع غفير من أعيان المدينة من مفتشين وقادة وعلماء ومديري المدارس وأساتذة وتلاميذ، وسط منافسة كبيرة من الأوروبيين وموظفي الخدمة المدنية، دفن في مقبرة سيد محمد بن عبد الرحمان.[22]

2.2. كتاب النهج السوي:

في البداية ننوه ان كتاب النهج السوي اصدره مؤلفه باللغة الفرنسية ثم اعاد ترجمته العربية احتوى كتاب النهج السوي في الفقه الفرنسوي على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، جاء الكتاب بأربعين 40 صفحة باحتساب صفحة الواجهة التي تضمنت كتابة معلومات الكتاب في المنتصف، جاء فيها عنوان الكتاب ثم المؤلف بعبارة " تأليف الراجي عفو ربه رافع الدرجات" ثم بالحجم الكبير عمر بن حسن بن بريهمات مدرس الفقهين العربي والفرنسوي بمدرسة الجزائر"ثم عبارة "كان الله له"، ثم سنة النشر بالتقويمين الهجري والميلادي 1325هـ_ 1908م، وفي آخر صفحة الواجهة اسم مطبعة النشر" طبع بالمطبعة الشرقية لبيير فونتانا في الجزائر العاصمة.

يتميز هذا الكتاب بعدة مميزات أهمها:

النسخة العربية: اللغة: استعمل فيه عمر لغة عربية تتصف في مجملها بالبساطة والمفهومية موظفا اسلوبا ادبيا مليئا بالمحسنات البديعية والسجع وغيرها من التشبيهات البلاغية، وما ميز الكتابة أيضا الكتابة بالرسم المغربي، وهذا يدل على أن عمر كان متقننا للغة العربية بشكل جيد، حيث أن نسخته هذه –النسخة العربية– جاء بها ترجمة للنسخة الاولى بالفرنسية وفي هذ يقول "هذا واننا عربناه من عجمته وبينا ما تضمنته جمل كلماته، فجاء على ما يرام والحمد لله في البدء وفي الختام، وسميته: النهج السوي في الفقه الفرنسوي".[23]

تضمنت مقدمة الكتاب تقديما لأهمية الكتاب حسب ما يراها بن بريهمات والتي تمكن في التعريف بالقوانين الوطنية وسرد أهميتها المعنوية والمادية لتنظيم حياة المجتمعات وهو ما يقصده بمصطلح الفقه الفرنسوي أي القانون الوضعي الفرنسي، وأكد على ضرورة احتياج الفرد الجزائري لمعرفته والعمل به، كما أوضح خلالها اهمية علم الفقه بين العلم، أي علم القانون الوضعي.

ثم قسم محتوى الكتاب الى اربعة فصول جاء الفصل الأول ليتناول أصول الفقه، أصول القانون الوضعي، ابو التشريع الوضعي، الانسان والجنسية والحالة الشرعية والعائلة والقرابة.

أما الفصل الثاني فقد احتوى على باب الإرث والزواج "النكاح" واركانه، ثم فصلا ثالثا يتكلم فيه عما ينشأ عن الزواج وفصلا أخيرا عن الطلاق ثم خاتمة.

3- مسألة الميراث في القضاء الفرنسي من خلال كتاب النهج السوي:

أما فيما يخص موضوعنا "مسائل الميراث" فقد جاء الفصل الثاني هذا باعتباره أهم قضية للأسر والعائلات الجزائرية، فكما هو معلوم أن السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر طالما سعت الى الغاء القضاء الإسلامي وذلك باستحداث مؤسسات قضائية وقوانين واجراءات من شأنها دمج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، حيث أن هذه السياسة القضائية مست مختلف مجالات واختصاصات القضاء، ولم تترك للقضاء الاسلامي الا بعض الاختصاصات المحدودة كالميراث والزواج والطلاق، أما ما دون ذلك فقد كان يخضع للقضاء الفرنسي.[24]

إلا أن هناك من المثقفين والقضاة الجزائريين من حاول إثبات صلاحية الشريعة الاسلامية للمجتمع الجزائري المسلم وابراز جوانب من فكرهم، حيث سعوا الى التوفيق بين القانون الفرنسي والشريعة، حيث قاموا بترجمة عدة مؤلفات ورسائل وكتيبات إلى اللغة الفرنسية[25]، وهذه العملية كان الهدف منها اطلاع المسؤولون الفرنسيون من المستشرقين والقضاة والاداريين عليها، ومعظم هذه المؤلفات ظهرت خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر، في شكل رسائل صغير و كتيبات، كالكتيب الذي ألفه المكي بن باديس تحت عنوان " بيان القوانين الردعية المطبقة على اللصوص في الارياف الجزائرية"، وحسب أبو القاسم

سعد الله فإن بن باديس حاول من خلال هذا الكتيب أن يوائم بين القانون الجنائي الفرنسي وبين القصاص في الشريعة الاسلامية[26].

كما أن من المثقفين والعلماء من قام بعملية عكسية، حيث حاول التوفيق بين التشريع الاسلامي والتشريع الفرنسي، وذلك من خلال اعداد مؤلفات ورسائل للقوانين الوضعية الفرنسية وترجمتها الى العربية وشرحها واعطاء صورة عنها متقاربة مع التشريع الاسلامي مثلما فعل عمر بن بريهمات في كتابه النهج السوي، فقد ألف كتابه عن القانون الوضعي الفرنسي باللغة الفرنسية ثم ترجمه الى العربية ليطلع عليه القضاة والفقهاء الجزائريين المسلمين، وعبر فيه عن اعجابه بالقانون الفرنسي.

ففي فصل الإرث يرى عمر بن بريهمات أن الإرث حق بين والوارث والموروث وانه لا دخل للشارع في ذلك، ويقصد بالشارع هنا هو القانون والمؤسسة القضائية المسؤولة على تطبيق القانون.[27]

ثم يستعرض الحالات التي يتدخل فيها القضاء للفصل في قضايا الارث، وهي في حالة تفريط المتوفي في تعيين وتقسيم ارثه على ورثته، أو أن المتوفي لم يعتبر اثناء تقسيم الارث الى ما سنه المشرع. هنا يتدخل الشارع وفق الحصص التالية:[28]

_ ان كان له ابن واحد فله النصف.

_ ان كانوا أكثر من واحد فلهم ثلاثة أرباع.

_ ان كانوا ذكورا واناثا فهم سواء في الارث لا فضل للذكر على الانثى.

وهذا خلافا للأحكام التشريعية لباب الميراث في التشريع الاسلامي فالمسألة الأولى تقضي أن الشريعة الإسلامية وما جاءت به في أحكام الميراث تعتبر المتدخل الأول والمتحكم الأول في تحديد ضوابط وأسس وأركان وموانع الميراث وأصناف الميراث وانصبتهم،[29] أما في

حالة الارث بالنيابة فيقول" وكذلك الارث بالنيابة وكما أنه لا ارث للخط الأعلى مع وجود الأسفل، والارث للزوجة"،[30] وكذلك في حالة الابن غير الشرعي فله نصف ما كان يستحقه لوكان مولود بنكاح شرعي.

ثم يسترسل في شرح هذه المسائل ويضرب الأمثلة ويبين دور القضاء في الحكم عليها، فقي المسألة الأولى يقول مهما وجدنا وصية من هالك ولا نزاع بين الورثة فلا دخل للقضاء في المسألة، فتدخل المؤسسة القضائية لا تكون إلا للنيابة عن الهالك "المتوفي"[31].

وفي المسألة الثانية، اذا ترك ابنا وبنتا فلكل منهما النصف، وهذا مخالف للشرع الاسلامي فالحكم في هذه المسألة للذكر حظ الانثيين[32]، وفي المسألة الثالثة فإذا توفي شخص عن ابن إبنٍ متوفي فالابن هنا ذكرا أو انثى يقوم وينوب مناب أبيه المتوفي أي أن الابن يرث في جده مباشرة بأخذ ما كان ابيه وله النصف الذي كان يستحقه ابوه.[33]

كما ويشرح المسألة الرابعة المتعلقة بالإرث للخط الأعلى مع وجود الخط الأسفل، ومعناها أنه اذا توفي شخص وترك ابنا وأبا، فالابن يرث كل التركة ولا مدخل للأب ولا نصيب له في التركة، لأن الابن أو الأبناء قاموا مقام أبيهم قياما موازيا،[34] عكس القضاء الاسلامي الذي يعطي للأبوين نصيبهما.[35]

وفي المسألة الخامسة فتتعلق بالزوجة، فيقول أن الزوجة لا ترث لكن جعل لها القانون نصيبا وهو "قلة ربع" وشرط أن لا يكون هذا الربع لا يتوقف على القدر الذي يأخذه أحد البنين.

أما في المسألة السادسة في باب وجود ابن للمتوفي من نكاح غير شرعي، فيقول اذا كان له ابنين من نكاح شرعي وابن من نكاح غير شرعي وزوجة فتكون المسألة كالتالي: ستة أرباع للأبناء من النكاح الشرعي وواحد للابن من نكاح غير شرعي، وواحد لاستغلال الزوجة شرط عدم زواجها، فاذا تزوجت سقط كل شيء لأن الزواج بعد الزوج المتوفي ليس

مهجوا ولا فعلا مشكور،[36] أما اذا كانا ابنين أحدهما من نكاح شرعي والآخر من نكاح غير شرعي فالمسألة هنا من أربعة، ثلاثة أرباع للشرعي وربع لغيره.[37]

كمسألة سابعة تطرق بن بريهمات الى حالة وفاة الشخص عن أبوين وأخوين أي غياب الخط الأسفل، فالمسألة من أربعة اثنان للأبوين، وواحد لكل أخ، وإذا فقد أحد الأبوين لا يرجع للآخر، بل يرجع للأبوين.[38]

هذه مجمل المسائل التي تناولها عمر في كتابه النهج السوي في الفقه الفرنسوي، وبالرغم من أنه مثقف ثقافة مزدوجة عالية، وأنه متحفظ بشخصيته الإسلامية، إلا أن ما جاء به في فصل الإرث لا يعكس تلك الصورة المتعلقة بشخصيته الإسلامية، فالمسلمون ومنذ القرون الأولى للإسلام حسموا القضايا المتعلقة بالميراث بما جاء في القرآن الكريم دون زيادة أو نقصان أو تغيير، حيث أن باب الاجتهاد في هذا الموضوع يقتصر فقط على الشرح والتعليل.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن القول:

- أن الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي فرضته الادارة الفرنسية في الجزائر كانت حتميتها ظهور نخبة جزائرية مثقفة ثقافة مزدوجة سمحت بخلق فئات فكرية متباينة منهم من حاولت التوفيق بين الثقافتين العربية الإسلامية وتعرف في الأدبيات التاريخية النخبة الاندماجية المعتدلة في طروحاتها أو القريبة الصلة بالإسلام كما اسماها الأستاذ رابح لونيسي، ومنهم من تنكرت لأحوالها الشخصية وعرفت باسم النخبة الكاملة الاندماج.
- عرفت هذه النخبة الاندماجية بسعيها للتعايش مع السياسات الاستعمارية فمنهم من سعى إلى التعريف بالموروث الثقافي الجزائري العربي الإسلامي وذلك بترجمة مؤلفاتهم إلى

اللغة الفرنسية ليتمكن ممثلو الإدارة الفرنسية من الاطلاع عليها، والعمل بها، ومنهم من قام بترجمة مؤلفاته من اللغة الفرنسية المتأثرة بالثقافة الغربية الى اللغة العربية ليطلع عليها الموظفون والفقهاء الجزائريين المسلمين وهذا ما قام به عمر بن حسن بن بريهمات.

● يعتبر عمر شخصية جزائرية مثقفة بامتياز وهذا راجع للمرجعية الاجتماعية والثقافية التي نشأ عليها كونه من عائلة تعتبر من اعيان مدينة الجزائر ومن العائلات الكبيرة حيث كان ابوه حسن بن بريهمات من الشخصيات العلمية والثقافية تلقى تعليهم في المدرسة الفرنسية في المدينة فكان عالما وكاتب صحفيا وأديبا وقاضيا ومديرا بالمدرسة الشرعية الفرنسية، وعليه فان عمر سار على نفس النهج الذي كان عليه والده تعلم في المدارس الفرنسية واصبح مدرسا في المدرسة الشرعية الفرنسية.

●ألف عمر عدة مؤلفات ورسائل ابرزها كتابه النهج السوي في الفقه الفرنسوي سنة 1908، وكتاب المرصاد في مسائل الاقتصاد قام بتأليفه بالتعاون مع صديقه الشيخ المجاوي، كما ألف بن بريهمات كتابه النهج السوي باللغة الفرنسية ثم قام بتعريبه بغية نشره في اوساط القراء والمثقفين الجزائريين يهدف من خلاله الى اطلاعهم على القانون الوضعي الفرنسي الدي وصفه بكونه فقها فرنسيا.

● تطرق عمر في كتابه الى مواضيع تهم العائلة الجزائرية بداية من اعطائه لمحة عن القانون الوضعي الفرنسي الدي اسماه أصول الفقه، أصول القانون الوضعي، التشريع الوضعي، الانسان والجنسية والحالة الشرعية والعائلة والقرابة، الزواج والطلاق والميراث.

● شرح عمر القانون الفرنسي وحاول اخراجه في صورة لا تتعارض مع التشريعات الاسلامية الا انه لم يكن موفقا في ذلك، حيث انه في فصل المواريث وقع في تعارض صارخ في احكام الميراث والورثة والانصبة التي يأخذها كل وارث، وهذا في مقدورنا تجاوز للشرع الاسلامي الذي لم يترك اجتهادا في باب الميراث فأحكام الميراث جاء بها القرآن الكريم على وجه القطع والدلالة ولم يترك فيها أي مجال للتأويل أو الاجتهاد.

الهوامش:

[1] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعلمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر2013، ص251.

[2] احمد حمدي، جذور الخطاب الايديولوجي الجزائري، دار النهضة، الجزائر 1995، ص92.

[3] الطاهر غول، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية 1919_1954، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف قمعون عاشوري، جامعة الوادي، 2013_2014، ص81.

[4] فتيحة صافر، مواقف النخبة الجزائرية من سياسة فرنسا الاندماجية، مجلة عصور الجديدة، عدد 16_17، أفريل 2014_2015، ص333.

[5] بركة الهواري، الصراع السياسي والمسألة الثقافية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، قسم علم الاجتماع، 2002_2003. ص52.

[6] فتيحة صافر، المرجع السابق، 335.

[7] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص143.

[8] فرحات عباس، الشباب الجزائري، تر: أحمد منور، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر2007، ص 108،109.

[9] رابح لونيسي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف، دار كوكب العلوم، الجزائر2009، ص41،46.

[10] ابوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998ص515.

[11] المرجع نفسه، ص 515.

[12] هو ابو القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن ابي القاسم ولد سنة 1850 حسب تلميذيه عبد الرحمان الجيلالي ومحمود كحول توفي سنة 1942، من علماء الجزائر تولى التدريس بالجامع الكبير بمدينة الجزائر ثم تولى الافتاء المالكي بها من أشهر مؤلفاته كتابه تعريف الخلف برجال السلف. للمزيد انظر: شارف رقية، أبو القاسم الحفناوي وكتابه تعريف الخلف برجال السلف، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 15 عدد 1 جانفي 2023، ص 640. وأيضا: خير الدين شترة، قراءة نقدية لكتاب أبو القاسم الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف، مجلة البحوث التاريخية، عدد 1 21 مارس 2017، ص 25.

[13] الحفناوي، تعريب الخلف برجال السلف، بيير فونتانة، الجزائر، 1906، ص 113.

[14] عادل نويهي، معجم اعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1980، ص41.

[15] جريدة المبشر تعتبر أول جريدة عربية في المغرب العربي وثالث جريدة في العالم العربي صدرت بالجزائر العاصمة في 15 سبيتمبر 1847، أمر بإصدارها لوي فيليب ملك فرنسا بهدف القضاء على العناصر الوطنية الثائرة وذلك بابعاد الاهالي

الجزائريين عن الالتفاف بالحركات المقاومة (المقاومات الشعبية). للمزيد أنظر: محمد بن صالح ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 الى 1954، ألفا ديزاين، ط2، الجزائر، 2006، ص 21-22.

[16] ابو لقاسم سعد الله، ج4، المرجع السابق، ص 516،518

[17] هي مدرسة فتحت للمسلمين في القصبة بجوار زاوية عبد الرحمان الثعالبي، تم فيها تدريس الثقافة الاسلامية والفقه والشريعة مع بعض المبادئ الاولية للعلوم الاوروبية للطلاب الجزائريين الذين يشغلون فيما بعد المناصب القضائية والدينية. أنظر: سليم أوفة، الشيخ عبد القادر المجاوي واسهاماته في نهضة الجزائر الحديثة 1848-1914، مجلة قضايا تاريخية، العدد 1، 2016، ص 78.

[18] هو عبد القادر ابن ابي عبد الله محمد بن عبد الكريم ابن عبد الرحمان المجاوي، نسبة لقبيلة مجاوة، ولد سنة 1848 بتلمسان اين تلقى دروسه الاولى وحفظ القرآن الكريم، تابع مساره الدراسي متنقلا بين المدن المغربية تطوان، طنجة وفاس، يعد علما من أعلام الجزائر الذين كانت لهم بصمات في الحياة الثقافية، وتأثيرات عميقة في بعث الحركة الاصلاحية ومن العلماء المصلحين الذين كان لهم الفضل في رسم معالم الحراكة الوطنية والاصلاحية في الجزائر. للمزيد أنظر: سليم أوفة، المرجع السابق، ص 69.

[19] ولد سنة 1866م بمدينة الجزائر ينتسب الى أسرة آل سماية التي يرجعها أصلها الى أتراك مدينة ازمير ضاربة بجذورها في مدينة الجزائر، نشأ في محيط ديني محافظ، وفي بيئة العلم والتقوى والنضال والقيم، ما مكنه من نهل أصول المعرفة والصلاح وتكوين شخصيته وانضاج مواهبه وتحديد مواقفه، تتلمذ في مجالس عدة شيوخ أهمهم محمد السعيد بن زكري، والشيخ علي بن حمودة، والشيخ ابي القاسم الحفناوي، من أهم اعماله الادبية قصيدة مدح خلالها الامام محمد عبده خلال زيارته للجزائر، يعتبر بن سماية من الاعلام الجزائرية التي زرعت بذرة الاصلاح في الجزائر وأسست للحركة الاصلاحية في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر. للمزيد أنظر: محمد قنانش، الشيخ عبد الحليم بن سماية في كتابات عبد الرحمان الجيلالي، الحوار المتوسطي، عدد 7، 2014، ص 255-256.

[20] ابو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 527.

[21] Revue le monde musulman, n 01 janvier, 1909, p: 443.

[22] ibd, p: 443

[23] عمر بن بريهمات، النهج السوي في الفقه الفرنسوي، المطبعة الشرقية بير فونتانا، الجزائر 1908، ص3.

[24] المصدر نفسه، ص 23-24

[25] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص 143-144.

[26] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998 ص 89-90.

[27] عمر بن بريهمات، المصدر السابق، ص 22.

[28] نفس المصدر، ص 22.

[29] محمد الشحات الجندي، الميراث في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة 2008،ص41.

[30] عمر بن بريهمات، المصدر السابق، ص 23

[31] المصدر نفسه، ص 23

[32] محمد الشحات الجندي، المرجع السابق، ص144.

[33] عمر بن بريهمات المصدر السابق، ص 23.

[34] المصدر نفسه، ص 23

[35] محمد الشحات الجندي، المرجع السابق، ص 108.

[36] عمر بن بريهمات المصدر السابق، ص 24.

[37] المصدر نفسه، ص 24

[38] المصدر نفسه، ص24.